الواقع الطبقي والطائفي والقومي في الهند

نضال الجماهير الهندية في تحليل واسع عن عالم مجهول

« الهند : الطبقات والطوائف الاجتماعيه في النضال » ، عنوان مقابلة نشرت في مجلة « ترايكونتننتال » الصادرة في هافانا عن منظمه « التضامن مع شعوب اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية » ، مع الرفيق هاركيشان سورجيت ، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الهندي (الماركسي) . وسورجيت انضم الى الحركة الوطنية وهو في سن الرابعة عشره في عام ١٩٣٠ عندما اصبح عضوا عاملا في منظمة الشبيبة الثوريه « نوجاوان بهارات سابها » . في عام ١٩٢٢ حكم عليه بالسجن لمده ثلاث سنوات . ثم انضم الى الحزب الشيوعي الهندي في ١٩٣٤ بعد خروجه من السجن . كان احد منظمي منظمه الفلاحين في البنجاب . وعمل كمحرر في عدة نشرات ناطقة بلسان الحزب الشيوعي في البنجاب . خلال الحرب العالميه الثانيه بقي يعمل تحت الارض . ثم احتجزه الانكليز حتى انتهاء الحرب . فعاد الى العمل السري من ١٩٤٨ الى ١٩٥٣ . انتخب عضوا في المكتب السياسي للحزب الشيوعي في ١٩٥٣ ، وشارك في عدة نضالات فلاحية . وفي هذا الاستجواب مع « الترايكونتننتال » يعطي سورجيت صوره عن بنيه النظام في الهند ، عن الاقليات والقبائل واللغات والاقليميه ، وتحليلا للطبقات الحاكمه في البلاد ، طرق الاستغلال والتغلغل الامبريالي في الهند ، في الوقت الذي يواجه فيه النظام القائم في الهند ازمه اقتصاديه - سياسيه متفاقمه كانت ابرز مظاهرها انتفاضة الفلاحين في حركة الاستيلاء على الاراضي في شهر تموز الفائت . وننشر فيما يلي ترجمه لنص المقابله :

● هل تقول لنا شيئا عن البنية الطبقية ونظام الطوائف الاجتماعية في الهند ؟

- الهند بلد متخلف يسعى للوصول الى الراسمالية بالتعاون مع الامبرياليه . ولكن التطور الراسمالي في الهند ليس من النوع الذي حصل في اوروبا الغربيه وغيرها من البلدان الراسمالية المتقدمه ان المجتمع الهندي ما زال يحوي في داخله عناصر المجتمع ما قبل الراسمالي القوية . وعلى عكس الدول الراسمالية المتقدمة، حيث نمت الراسماليه من رماد المجتمع ما قبل الراسمالي الذي حطمه البورجوازية الصاعدة.. ان الراسمالية في الهند قد فرضت من فوق على المجتمع ما قبل الراسمالي ، ولا الاستعماريون البريطانيون الذين استمر حكمهم اكثر من قرن ، ولا البورجوازيه الهندية التي تسلمت السلطه في عام ١٩٤٧ ، سددت الضربات القاضيه ضد المجتمع ما قبل الراسمالي ، الضروريه للتطور الحر للمجتمع الراسمالي واستبداله بالمجتمع الاشتراكي ، لذلك فان المجتمع الهندي الحالي هو خليط عجيب من سيطرة الراسمال الاحتكاري والمؤسسات القبلية والطائفية ، والكومبونية .

● نود ان نعرف شيئا عن القبائل والاقليات واللغات والاقليمية في الهند ؟

- ان بلدنا متعدد القوميات ، مؤلف من قوميات متعددة لها لغاتها وثقافتها المميزة ، والى جانب القوميات المتطورة ، هناك مناطق اصغر يسكنها قبائل لها لغاتها وثقافتها وتقاليدها الخاصة ، ان هؤلاء الناس يتحولون ويتحطمون من الاوضاع الجديدة للتنمية الراسمالية . لقد استفاقوا بوعي جديد لا يجد المجال لان يعبر عن نفسه ، في وضعهم الحالي المشتت في جماعات صغيرة في ولايات كبيرة في الاتحاد الهندي . انهم يطالبون بالاستقلالية المحلية او الاستقلالية الكاملة ، لتطوير مناطقهم حيث يسمح عددهم وانتشارهم الجغرافي بمثل هذه الامكانية .

ولكن البورجوازيين - الذين يرون في هؤلاء مصدرا جيدا للعمال للعمل في الغابات والمناجم، الخ . وضحية سهلة للاستغلال ، بسبب اوضاعهم القبلية - ينكرون مطالبهم الشرعية ويقمعونهم بالقوة ويشقون وحدتهم ببعض التنازلات لقادتهم الكبار . وبدلا من ان تساعد حكومة الكونغرس (حزب المؤتمر) وتساند هؤلاء ، لتمكينهم من اخذ مكانهم الشرعي في بلدنا المتعدد القوميات ،راحت تستعمل الوسائل القمعية بشكل متزايد ، بما فيها الاجراءات العسكرية ، لسحق نضالاتهم . مثل هذه الطرق الوحشية ، التي استعملتها الحكومه في اجزاء مختلفه من البلاد لهذا الغرض، احراق القرى ، اغتصاب النساء ، قتل الابرياء بالقصف الجوي ، ترحيل السكان بالقوة عن قراهم وتجميعهم في ما تسمى بالقرى المجمعة الخ. فبدلا من القبول بمطالبهم العادله ، تلجأ الحكومه اكثر فاكثر الى الاجراءات القمعيه ، وهي تسعى من وراء ذلك ، الى قمع حركات مثل حركتنا « الميزوس » و « الناغاس » ، بالقوة العسكريه. وقد عبر حزبنا باستمرار عن تضامنه مع القبائل في نضالها من اجل الانعتاق والتحرر . لقد ايدنا تطلعاتها العادله ، ودعونا الى حل ديمقراطي لمشاكلها .

والى جانب ذلك ، هناك مشكله الاقليات الدينيه في البلاد . فرغم زعم قاده الكونغرس باننا ديمقراطيه علمانيه ، فان العديد من قاده الحزب (الكونغرس) هم ضحيه العائق الديني. وعوضا عن الفصل التام بين الدين والسياسه، فانهم يستغلون الفروقات الدينيه للتدخل في حياة الناس السياسيه . يثيرون الخلافات بين المجتمعات المختلفة لشق وتفكيك الحركه الشعبيه. وتستعمل الطبقات الحاكمه ايضا ، الفروقات بين القوميات المختلفه ، وقناعات الطائفه الاجتماعيه والفروقات الاقليميه ، للشق بين الشعب وتحويلهم عن الاسباب الحقيقيه لوضعهم البائس.

الطبقة الحاكمة في الهند

● نود ان تعطينا تحليلا للطبقات الحاكمه في الهند .

- ان الدولة القائمة في الهند في اداة حكم البورجوازيه وكبار الملاكين بقياده البورجوازيه الكبيره ، التي تتعاون بشكل متزايد مع الراسمال الاجنبي سعيا في طريق التطور الراسمالي . وهذه الطبيعة الطبقيه تحدد بالضرورة دور ومهمات الدوله في حياة البلاد .

ان طريق التطور الراسمالي الذي تبنته الطبقات الحاكمة في الهند قد ادى الى نمو ضخم للاحتكارات في بلادنا ، ان تقرير « لجنة الاحتكار » التي عينتها الحكومة الهندية نفسها ، يقول انه في عام ١٩٦٣ - ١٩٦٤ كانت عشر شركات كبيرة تسيطر على ٢٢ ٪ من مجمل الراسمال المدفوع ، ١٤٩٥ كرورس من الروبيات ، و ٢٤ ٪ من مجمل الموجودات ، وقيمتها ٥٥٢٢ كرورس من الروبيات ، لمجمل القطاعات فيما عدا الشركات الحكومه والمصرفيه . وان ٢٠ شركة كبيره تسيطر على ٣٠ ٪ من الراسمال المدفوع و ٣٢ ٪ من مجمل الموجودات . وتملك الشركتين الكبيرتين « تاتاس » و « بيرلاس » ١/٨ من الراسمال المدفوع وموجودات مجمل القطاعات ، ما عدا الشركات الحكومية والمصرفيه .

واذا اخذنا ارقام الاستقطاب الراسمالي نجد ان عدد الشركات التي تملك راسمالا اكثر من ١٠٠ لاخس (وحدة تساوي قيمتها ١٠٠ الف روبية) من الروبيات ، ارتفع من ٨٠ في ١٩٥١ - ١٩٥٢ ، الى ١٨٥ في ١٩٦٠ - ١٩٦١ ، وارتفع راسمالهم المدفوع من ١٦٢ كرورس من الروبيات الى ٥١٧ كرورس من الروبيات وتشكل ٤٠٠٧ ٪ من مجمل رؤوس الراسمال .

السياسه الزراعية في الهند

كذلك لو درسنا السياسه الزراعيه للطبقات الحاكمة نجد ان الاصلاحات الزراعية التي اقرتها الطبقات الحاكمه تسعى بشكل رئيسي لاصلاح النوع القديم للاقطاع الزراعي ، وذلك بدفع كبار الملاكين الى تقسيم اراضيهم بينهم وبين اشقائهم واقربائهم ، وبيع بعض فائض الارض عندهم للمزارعين ، وان يلجأوا الى الاشراف والرعاية الشخصيه لمزارعهم بواسطة توظيف العمال وخدم المزارع ، بدلا من طريقة التأجير المتقلب لاراضيهم للمستأجرين فيها ، كما كان يحصل في السابق . وهي تحاول منها ايضا ان تخلق طبقه ضيقه من الفلاحين الاغنياء الذين مع النوع الجديد من الملاكين ، لا يصبحوا فقط القاعده السياسيه الجديده للبورجوازيه في الريف بل والقادره ايضا ان تنتج الفائض المحدود من الحبوب لتمويل الحكومه من اجل تموين المراكز المدنيه . ان هذه الاصلاحات الزراعيه لا تستهدف كسر اغلال الاقطاع او شبه الاقطاع في العلاقات الزراعيه لاطلاق القوى الانتاجيه بشكل واسع ، ولا تستهدف تحويل زراعتنا الى مشروع راسمالي حديث ، بل انها تستهدف في الواقع فقط تعديل واصلاح الاشكال الاولي للاستغلال الاقطاعي المسبح . والغرض من فوق العلاقات الراسماليه عليه .

لهذا نجد انه حتى اليوم بعد مضي ٢٢ عاما على حكم الكونغرس ان ٦٣ ٪ من المزارعين (الملاكين) يملكون اقل من ٢ هكتار ، ويملكون اقل من ١٩ ٪ من مجموع الارض الزراعية بينما ٥ ٪ يملكون اكثر من ١٠ هكتار ، ويملكون حوالي ٣٠ ٪ من الارض الزراعية . وبسبب احتكار الارض . هذه الحقيقه يجب الاعتراف بها حتى من قبل حكومه الهند . وعند ... قانون الحد الاعلى للملكيه والاصلاح الزراعي فان مسوده الخطوط العامة للخطة الزراعية تقول : « ان الهدف الرئيسي من قانون الحد الاعلى للملكيه الذي كان يعرض اعادة توزيع الارض على غير الملاكين (من المزارعين) باسعار معقوله وعلى اساس مخطط ، قد فشل الى حد كبير » . ففي غياب اي ارقام يعتمد عليها ... ايضا من الصعب القول ، كنتيجة للنقل ، ... كثيرا من الارض قد انتقل الى العمال الزراعيين او الفلاحين الصغار .

واذا اخذنا مظهرا اخر نجد ان الفلاحين يعانون كثيرا من الدين الضخم . لقد نما ... نموا سريعا ويظهر في الزيادة الضخمة في ديون الفلاحين ، التي ارتفعت من ٩٠٠ كرورس من الروبيات في ١٩٥٥ - ١٩٥٦ ، الى ... كرورس من الروبيات في ١٩٦١ - ١٩٦٢ . ... بد ان الديون منذ ذلك الوقت ، قد تراكمت بسرعه خلال السنوات السبع الاخيرة . لقد قدرت دراسة شاملة لبنك الاحتياطي ان الفلاحين عليهم دفع فاتورة من ٢٩٩٨٣ كرورس من الروبيات قيمة فوائد وصلت الى ٤٢ ٪ من مجمل الانتاج الزراعي ، لسنة ١٩٦١ - ١٩٦٢ . ان الجزء الاكبر لهذا الدين يمثل دين الفلاحين خاصة المستاجرين او الملاكين الفقراء ، الذين لا يمكن لانتاجهم الضئيل ان يستمر من دون اللجوء الى القروض لمواجهة حاجاته اليومية . ان نسبة كبيرة بحجم ٥١٠٣ ٪ من القروض الضخمة اخذت لمواجهة النفقات المنزلية وليس لرسملة الزراعه . ورغم المزاعم الرسمية حول تقدم حركة الاقراض التعاونية فان ٤٥٠٩ ٪ من القروض اعطيت من المرابين في الريف . بينما مول الصيارفه المتمهنين ١٤٠٩ ٪ من القروض وتفرض وكالات الربا اشنع نسبة من الفائدة تتراوح من ١٢ ٪ الى ٣٧٠٥ ٪ وما فوق . وبالتالي من الواضح ان الاستغلال الاقطاعي او شبه الاقطاعي برافقه الاستغلال الاحتكاري لعالم السوق ، يكيل ضربات قاسية للفلاحين الكادحين ويزيد من تفاقم الازمة الزراعية .

كيف تجري عملية الاستغلال

● ما هي بنظركم طرق ووسائل استغلال السكان في الريف وفي المدن ؟

- كما ذكرت فان الاستغلال الاقطاعي يسم ... في اقتصاد بلادنا . الى جانب ذلك ، ... الامبرياليه والاحتكارات الهندية الاقتصاد الهندي. وخلال السنوات الاخيرة الماضية استنزفت الدول الامبريالية ارباحا من الهند بقيمة ٦٠٠ كرورس (الكرودي وحدة تساوي حوالي ١٠ ملايين روبية) . واداة اخرى تستعمل لزيادة استغلال الشعب الهندي هي التضخم والتمويل بالعجز - السلاح الهندي الخاص لضمان التحولات للطريق الراسمالي في الهند .والضريبه العالية للسلع الاستهلاكية تجبر الاسعار على الارتفاع وتخفض القدرة الشرائيه عند الناس.

ان التضخم الذي يدفع الاسعار الى الارتفاع هو سلاح لنقل القيمه من الكادحين الى الراسماليين ورفاقهم . انه سلاح لضبط قدره المستهلك ، حتى تزداد ويزداد تكوين الراسمال . ان اثار ذلك موجوده لكل من يود ان يرى . فمع اسعار التضخم المرتفعه ، تجبر الجماهير في الريف وفي المدن ، على ان تنفق جزءا اكبر من معاشاتها على الضروريات للعيش وتترك قليلا جدا من الفائض للسلع الصناعيه . وشكل اخر من اشكال الاستغلال هو الزيادة الهائلة في الضريبة التي هي ليست الا نقلا اجباريا للقيمه ، من الكادحين الى الطبقه الراسماليه . ان الارقام الاخيره للحكومة تظهر بان مجموع عائدات الضرائب لحكومة الهند التي كانت تبلغ ٨٧٥٠٤٢٧ كرورس روبية في ١٩٦١ - ١٩٦٢ ، وصلت الى ٢١٦٠ كرورس روبيه في ١٩٦٧ - ١٩٦٨ . وخلال هذه السنوات بينما كانوا يمنحون الراسماليين كل التنازلات ، كانوا يمتصون ويسرقون الجماهير بواسطة الضرائب غير المباشره ، بشكل ضرائب جمركيه على السلع الضروريه . والضرائب الاتحادية التي تبلغ ١٤٥٠٢٥ كرورس من الروبيات في عام ١٩٥٥ - ١٩٥٦ ، ارتفعت الى ١٢٢١٠٤٠ كرورس من الروبيات في ١٩٦٧ - ١٩٦٨ .

وقد ازدادت البطالة بشكل كبير ، والكمية غير المنجزة في نهاية كل خطة ، تزيد ، ويقدر ان البطالة ستصل الى ٢٣ مليون بنهاية الخطة الخمسية الرابعه .

الطائفة والاقليمية ومشاكل اخرى

● كيف تتعاملون ونظام الطائفيه الاجتماعية والفروقات الاقليمية ؟ نود ان نعرف شيئا عن تجاربكم في المسألة ؟

- ان حزبنا يقاتل بشكل متواصل ضد قناعات الطائفيه الاجتماعيه ، كما ضد اضطهاد الجماعات القبلية . وقد اخذنا موقفا صارما من القوى الكوميونية الرجعيه التي تسعى الى شق الناس باسم الدين والمجتمع . ان الهاريجان ، الذين يعاملون « كطائفه اجتماعية دنيا » ، هم اما عمال زراعيين او عمال ريفيين في ريفنا . انهم يخضعون للاستغلال غير الانساني وللاضطهاد ، من قبل كبار الملاكين والدائنين والتجار . ان الظروف البشعة التي يخضعون لها اليوم ، هي النتيجه المباشرة للقبضة الرهيبة لنظام كبار الملاكين ، الاقطاعي وشبه الاقطاعي ، الذي ما زال سائدا في ريفنا ، رغم ما سمي بالاصلاح الزراعي لحكومة الكونغرس .

لذلك فان النضال ضد قناعات « المنبوذين » والجماعات المتخلفة على نفسها ، هي جزء من النضال ضد الاقطاع . ان حزبنا يقوم باقصى جهوده لجر هذه القطاعات الى الحركة الزراعيه الثوريه ، التي هي الطريقة الوحيدة للقتال ضد الاضطهاد . وحيثما استطاع حزبنا جر هذه القطاعات الى الحركة الزراعيه ، فقد تحققت نجاحات كبيرة ، واصبحت هذه القطاعات السلسلة الفقريه للحركه الزراعية ، مثل ما حصل في كيرالا وتاميلنادو وفي بعض اجزاء اخرى. ايضا بتبنينا قضية الجماعات القبلية اصبح حزبنا القوة المسيطرة بين الجماعات القبلية في تريبورا .

العلاقة بين القطاعات

● هل تخبرنا شيئا عن القطاع العام والقطاع الخاص ودورهم في الاقتصاد الوطني؟ ايضا حول النمو غير الراسمالي والاشتراكي ، في الهند ؟

- ان قطاع الدوله او القطاع العام كما يسمى، يستطيع ان يلعب دورا تقدميا في اقتصاد متخلف فقط اذا سار على خطوط ديمقراطيه معاديه للامبرياليه وللاحتكار . انه عندئذ يخفض الاتكالية الاقتصاديه ويخلق القاعدة الراسمالية للتصنيع ويعززه ، ويمكن ان يصبح اداة لاضعاف وازاله قبضه الراسمال الاجنبي للحد من ، ولجم نمو الاحتكارات الهنديه . ولكن السياسات المعاديه للشعب التي اتبعتها الحكومه بقيادة البورجوازيه الكبيره خلال الـ ٢٢ سنه الاخيرة والنتائج المعلنة ، تكذب مثل هذه الامال . لقد اصبح تجمع الثروه المتزايد ، والنمو السريع للاحتكارات الهنديه ، ظاهره معلنة . وتنمو بشكل متواصل تغلغل الراسمال الاحتكاري الاجنبي الضخم في كل من القطاع العام والقطاع الخاص . ويخضع الناس العاديون ، العمال والفلاحين والطبقات المتوسطه للاستغلال الشرس والاضطهاد ، باسم تمويل خطط التنمية الراسماليه . في الواقع ان القطاع العام خلق للعمل كاداة للقطاع الخاص على حساب الناس. ان الصناعيين يشترون الكهرباء التي تنتج في القطاع العام ، باسعار منخفضة لا تصدق . ان الاموال التي تجمعها مؤسسات متعددة من الناس، يستعملها الاحتكاريون . اكثر من ذلك ، فان نسبة الارباح في مشاريع القطاع العام منخفضة جدا ، لانه من المفضل اعطاء عوامل التشجيع للمشاريع الخاصه ، بوضع اسعار منخفضة على الخدمات والسلع من القطاع العام .

اما فيما يتعلق بطريق النمو غير الراسمالي فاننا قد رفضنا هذه الفكره في برنامجنا . قلنا انذاك بان « بلادنا حتى عندما كانت تحت حكم الاستعمار البريطاني ، كانت من المستعمرات وشبه المستعمرات التي تم تنميتها على الطريق الراسمالي » . ان البورجوازية الكبيرة التي ترأست حركه التحرر الوطنيه ، والدولة الهنديه الجديدة بعد ١٩٤٧ ، كانت بشكل متصل في سلطه الدولة لحقبتين ، وتستعمل سلطة الدولة لتزيد من قوتها : موقعها الطبقي على حساب الجماهير من جهة ، ومساومات وصفقات مع الامبرياليه وكبار الملاكين من جهة اخرى . وبالتالي ، فانها انطلقت على طريق التنمية الراسماليه . وخلال الحقبتين الماضيتين شهدت الهند نمو الاحتكارات الهنديه الضخم ، وتعزيز الراسماليه فيها . في مثل هذا الوضع ، فان الكلام عن طريق غير راسمالي للتنمية وانشاء الدوله الوطنية الديمقراطيه لتحقيق ذلك في الهند ، هو كلام غير واقعي .. حتى المهمات الديمقراطيه الاساسيه لازاله الراسمال الاحتكاري الامبريالي وكسر الاغلال الاقطاعيه وشبه الاقطاعية على زراعتنا ، لا يمكن ان تتحقق دون ازالة حكومه البورجوازيه - كبار الملاكين ، بقيادة البورجوازيه الكبيره ، من السلطه .

وفيما بعد ، وعندما بحثنا في نيسان ١٩٦٨ في الخلافات الايديولوجية في الحركة الشيوعية العالمية ، اعلنا بكل وضوح بان مفهوم الطريق غير الراسمالي هو بحد ذاته مفهوم انتهازي يعني تم الدعوة له كشكل انتقالي جديد للثورة الاشتراكيه . ان هذه هي اطروحة تنفي بالنسبة لنا ، مفهوم السيطرة البروليتارية مع البورجوازيه لتحقيق الانتقال الاشتراكي في اطروحة تشوه المفهوم اللينيني فيما يتعلق بالامكانيات الجديدة لتخطي مرحلة العلاقات الراسمالية للدول المتخلفة ، لتصل الى الاشتراكية . هناك اليوم طريقين فقط امام الدول التي تقاتل للاستقلال الكامل وللاشتراكيه . هناك اما الطريق الراسمالي وهو طريق مفلس في المرحلة الحالية من التطور ، عندما دخلت الراسمالية المرحلة الثالثة من الازمة العامة للراسمالية . او هناك الطريق الاشتراكي،

وفيما يتعلق بالهند فان الحكومة لم تأخذ لا الطريق غير الراسمالي ولا الطريق الاشتراكي، بل الطريق الراسمالي المحض بالتعاون مع الاقطاع والامبرياليه .

● البقية في العدد القادم :
العدو والديمقراطيه والجبهة المتحدة ●

● ديغول الذي رحل الى الابد.. ●

يوم امس ، وفي احتفال متواضع جدا ، شهدت قريه كولومبي لو دوزيغليز اخر لحظاتها مع الرئيس الفرنسي السابق شارل ديغول ، الذي رحل الى مثواه الاخير في اواسط هذا الاسبوع .

كان الرئيس ديغول من اصلب الزعماء الفرنسيين ، وكانت حياته السياسية مقتصرة على انقاذ النظام الفرنسي (النظام البرجوازي الحالي) دوما ، وكان قد اشترك بدوره هام في المقاومة الشعبية للاحتلال النازي الهتلري لفرنسا ابان الحرب العالمية الثانية ، وهو الذي وقف بصلابه امام صلف الجنرالات الفرنسيين الذين كانوا يقودون فرنسا الى مواقف محرجة في سنوات الحرب الفرنسيه - الجزائريه ، وكان ديغول شجاعا جدا عندما ارسل ممثليه الى ايفيان عام ١٩٦٢ للتوقيع على وثائق الاستقلال الجزائري .

كان ديغول يعتقد انه يحمل فرنسا على كتفيه دوما ، وان فرنسا بدونه ستكون الخراب والفوضى ، لذلك اتخذ جملة مواقف سياسية في المجالين العالمي والفرنسي ابعدت (فرنسا) الان عن ان تكون مبتلعه من قبل الراسمالية الامركية كليا ، بينما كان يعمل من جهة مقابلة على اقامة علاقات مكافئه مع الصين الشعبية والبلدان العربيه لتاكيد مواقف سياسية « فرنسية » مميزه . كما انه ايضا كان وراء انسحاب ممثلي حكومه العسكرية من المنظمة العسكرية للناتو .

كان ديغول يعمل على اقامة اتحاد اوروبي تحت رئاسته ، لذلك كانت السوق الاوروبية بداية حلمه لاقامه ذلك الاتحاد الذي سيقف ندا لامركا ويعطي فرنسا مجالات حيوية في اكثر من جهة ، وهذا ما دفعه لان يرفض انضمام بريطانيا الى تلك المنظمة بعناد واضح .

في الاشهر القليلة التي اعقبت هزيمة حزيران اعلن ديغول عن تعاطفه مع القضية العربيه ، وفي عهده اوقف توريد « الميراج » الى اسرائيل وقطع الغيار الخاصة بها ، وكان ممثلو حكومته في المجالات الدولية يعارضون ، بهذا الشكل او ذاك ، المشاريع الامركية والاسرائيليه حول النزاع العربي الاسرائيلي .

قد نختلف مع ديغول في هذه القضيه او تلك ، لكننا نظل نعتقد انه كان زعيما « فرنسيا » اراد للنظام الفرنسي البورجوازي القومي شخصية مميزة ، وبانه كان سياسيا عالميا هاما خلال الخمسين سنة الماضيه .
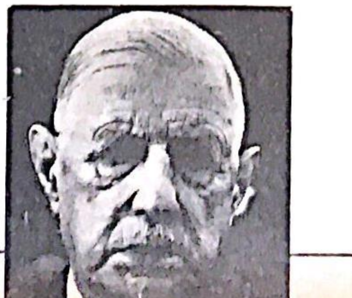
ولا ريب ان وفاته تفقد النضال الفلسطيني « صديقا » متفهما وشجاعا .